

الى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

اشتغال أطباء القطاع العام بالقطاع الخاص

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم:

ما يتم تداوله إعلاميا حول تنامي ظاهرة مزاوله أطباء القطاع العام نشاطهم داخل المصحات الخاصة، يدفعنا الى مساءلتكم حول العدد الحقيقي للأطباء العموميين المرخص لهم بالمزاوله بالقطاع الخاص ؟ وما مدى تأثير ذلك على استمرارية المرفق الصحي العمومي والخدمات المقدمة للمواطنين؟ وهل يمكن في المقابل لأطباء القطاع الخاص القيام بنفس الامر في القطاع العمومي لسد خصاص معين بشكل استثنائي في وقت الحاجة والضرورة وبناء على الخصاص؟ وإذا كان دافع اطباء القطاع العمومي ماديا ،فكيف ستدبرون أمر تحسين وضعهم المادي ؟ علما أن جمعيات حماية المستهلك تعتبر هذا الانتقال خرقا للقوانين المنظمة، كما أنه يساهم في إضعاف أداء المستشفيات العمومية وإهمال المرضى، في وقت يعرف فيه القطاع الصحي خصاصا حادا في الموارد البشرية ؟

وما هي الإجراءات المتخذة لتسريع تنزيل قانون الوظيفة العمومية الصحية بما يضمن وضوح الوضعية المهنية للأطباء ويحمي حق المواطنين في ولوج خدمة عمومية ذات جودة؟

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيل الدخش